لاقت مساعي الاحتلال الإسرائيلي إلى فرض المزيد من الوقائع على الأرض لتقويض أي فرصة للعودة الى «حل الدولتين»، قبل استلام جو بايدن الحكم في واشنطن، غضباً اممياً واوروبياً، خصوصاً بعد إعلان الاحتلال عن إقامة وحدات استيطانية جديدة ستكرس فصل المزيد من البلدات الفلسطينية

مستوطنات القدس غضب أممي وأوروبي

رفض لمحاولات الاحتلال فرض أمر واقع قبل رحيل ترامب

اعترض إسرائيليون زيارة وفد اوروبي الى بيت صفافا (إيمانويل دوبناي/فرانس برس)

رام الله ـ **العربي الجديد**

تسرّع السلطات الإسرائيلية الخطى لفرض وقائع جديدة على الأرض الفلسطينية وتحديداً في القدس المحتلة، قبيل استلام الرئيس الأميركي المنتخب جو بايدن الحكم في 20 يناير/كانون الثاني المقبل، بهدف فرض السير في الخطة الأميركية التي قدّمتها إدارة دونالد ترامب المعروفة بـ«صفقة القرن» والهادفة فعلياً لتصفية القضية الفلسطينية، ومنع أي توجه لبايدن للعودة إلى «حل الدولتين»، خصوصاً أن الإجراءات المتخذة منذ أكثر من سنة وحتى اليوم تكرس واقعاً يمنع إقامة دولة فلسطينية مستقلة عبر تقسيم المناطق الخاضعة للسلطة ومنع أي تلاق جغرافي بينها بإنشاء المزيد من المستوطنات.

هذه الخلاصة بدت واضحة في التعليقات الأوروبية والعربية والدولية التي صدرت بعد إطلاق الاحتلال الأحد مناقصة لبناء 1257 وحدة استيطانية جديدة في مستوطنة «جفعات همتوس» على أراضي بلدة بيت صفافا الفلسطينية، بما يؤدي إلى فصل القدس عن محيطها الفلسطيني لا سيما من جهة جنوب الضفة الغربية تحديداً بيت لحم. يأتي ذلك فيما يعتزم وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو، بدء زيارة رسمية إلى إسرائيل غداً الأربعاء، تشمل تفقد مرتفعات الجولان السورية المحتلة، ومستوطنة إسرائيلية في الضفة، فيما سيعقد أيضاً لقاء ثلاثياً مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ووزير الخارجية البحريني عبد اللطيف الزياني.

واعترض مستوطنون إسرائيليون أمس على زيارة رؤساء بعثات دبلوماسية أوروبية إلى بلدة بيت صفافا. ولوّح حوالي 50 متظاهراً يمينياً بالعلم الإسرائيلي وصرخوا «عار عليك أيها الاتحاد الأوروبي!»، ما أعاق أعضاء الوفد عن الادلاء بتصريحات، واضطروا إلى الانتقال إلى منطقة أخرى.

وقال ممثل الاتحاد الأوروبي في الأراضي الفلسطينية سفين كون فون بورغسدورف، في تصريحات للصحافيين خلال الزيارة، إن التوسع الاستيطاني المخطط له «يعطي انطباعاً لبعض المراقبين» بأن إسرائيل تحاول خلق «حقائق على الأرض» قبل أن يتولى بايدن منصبه. وأضاف «من المهم للغاية إظهار الوحدة في المجتمع الدولي بأن أي مشروع من هذا القبيل وأي بناء من هذا القبيل، هو غير قانوني بموجب القانون الدولي، لا يمكن أن يمضي قدماً». وتابع في حديث لـ«الأناضول»: «ما نراه اليوم وما تم الإعلان عنه أمس (الأحد) من قبل السلطات، هو ما نسميه فرض الضم بحكم الأمر الواقع، في انتهاك للقرارات الدولية لأن هذه أرض فلسطينية». وأضاف «ما نراه هو زيادة مذهلة في المستوطنات غير القانونية في الضفة الغربية، وكذلك في القدس الشرقية». وتابع «نحن هنا من أجل أن نقول يجب وقف هذا المنحى، إننا هنا اليوم للتعبير عن معارضتنا التامة لهذا القرار، لأنه سيقطع الصلة ما بين القدس وبيت لحم، بين القدس الشرقية والضفة الغربية، إنه سيقطع الصلة بطريقة تجعل فرص دولة فلسطينية مستقلة ومتواصلة جغرافيا وقابلة للحياة، ضعيفة جداً». وأعرب عن الأمل بأن تتراجع إسرائيل عن قرار إقامة المستوطنة «لأنهم إذا لم يفعلوا ذلك فسيقوضون الفرص للسلام والأمن في هذا الجزء من العالم». واعتبر الدبلوماسي الأوروبي أنه بخسارة ترامب، فإن خطته المعروفة بـ«صفقة القرن»، قد «أزيلت عن الطاولة».

في سياق متصل، أعرب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، نيكولاي ملادينوف، عن قلقه البالغ إزاء قرار الحكومة الإسرائيلية إقامة مستوطنة جديدة، في القدس. وقال في تصريح مكتوب «إذا تم بناؤها، فإنها ستعزز حلقة من المستوطنات بين القدس وبيت لحم في الضفة، ومن شأنها أن تضر بشكل كبير بافاق دولة فلسطينية متصلة في المستقبل، ولتحقيق حل الدولتين». وشدد على أن «بناء المستوطنات غير قانوني، بموجب القانون الدولي»، داعياً «السلطات الإسرائيلية إلى التراجع عن هذه الخطوة».

في سياق متصل، حذر رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية من التطورات الخطيرة غير المسبوقة في المشروع الاستعماري الإسرائيلي، حيث يسابق الاحتلال الزمن لفرض أمر واقع قبل مغادرة ترامب البيت الأبيض. وقال اشتية، في مستهل الجلسة الأسبوعية للحكومة أمس، إن زيارة بومبيو إلى مستعمرة «بساغوت» المقامة على أراضي مدينة البيرة تشكل إمعاناً في انتهاك حقوق الشعب الفلسطيني. وأعرب اشتية عن القلق حيال «التقارير المتواترة عن مشاريع استيطانية استعمارية جديدة في القدس العربية والضفة الغربية، التي تهدف لتطويق وخنق الأحياء العربية الفلسطينية ومنع التواصل بينها وبين بقية أنحاء الضفة». ولفت إلى أن الإعلان الأخير حول إقامة 1257 وحدة استيطانية جديدة في القدس الشرقية ضمن «جفعات همتوس»، سيؤدي إلى حصار قرية بيت صفافا بالكامل.

في السياق، شدد وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي ونظيره الفلسطيني رياض المالكي، خلال لقاء بينهما أمس، على ضرورة وقف إسرائيل جميع إجراءاتها اللاشرعية التي تقوض حل الدولتين وفرص تحقيق السلام العادل، وخصوصاً ضم الأراضي وبناء المستوطنات وتوسعتها. وأكدا إدانة قرار إسرائيل بناء وحدات سكنية استيطانية جديدة. كما أعربت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية عن إدانتها الشديدة للمشروع الاستيطاني الجديد جنوب مدينة القدس. ودعا الأمين العام المساعد رئيس قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة السفير سعيد أبو علي، في تصريح، «المجتمع الدولي ممثلاً بدوله ومنظماته وفي مقدمتها الأمم المتحدة لإعلان رفض وإدانة لهذا المشروع الخطير بناء 1257 وحدة استيطانية جديدة في القدس المحتلة، ولكل الأعمال الاستيطانية غير القانونية، والانتقال إلى ممارسة الضغوط على سلطات الاحتلال الإسرائيلي لوقف هذه المشاريع». كذلك، دانت الخارجية المصرية توجه إسرائيل لبناء 1257 وحدة استيطانية شرقي مدينة القدس، باعتباره انتهاكاً جديداً لمقررات الشرعية الدولية، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

مقابل ذلك، تواصل الدول العربية المطبّعة مع الاحتلال توسيع التعاون المشترك. وقالت هيئة البث الإسرائيلية، إن لقاء ثلاثياً إسرائيلياً بحرينياً أميركياً، سيعقد في إسرائيل يوم غد الأربعاء ويضم رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، ووزير الخارجية البحريني عبد اللطيف الزياني، ونظيره الأميركي مايك بومبيو. وأشارت إلى أن الزياني سيصل إلى إسرائيل الأربعاء في زيارة هي الأولى لمسؤول بحريني، منذ توقيع إعلان تطبيع العلاقات بين البلدين الشهر الماضي. وقالت إن «هناك نية لتوقيع سلسلة من الاتفاقيات للتعاون المشترك بين إسرائيل والبحرين، في مجالات مختلفة، منها افتتاح سفارتين وتسيير رحلات جوية مباشرة بين البلدين».

مسؤول أوروبي: إسرائيل تحاول خلق حقائق على الأرض

ملادينوف: بناء المستوطنات غير قانوني وعلى إسرائيل التراجع

الحوار الليبي يصطدم بخلافات حول شاغلي المناصب

تحدثت وليامز عن تحقيق نتائج مهمة في الملتقى (ياسين قايدي/الأناضول)

على الرغم من توافق المشاركين في ملتقى تونس على عدد من النقاط لدفع التسوية في ليبيا، إلا أن الخلاف بقي قائماً حول شاغلي المناصب في السلطة الجديدة، والذي تم تأجيله إلى جلسات حوار مقبلة

تونس، طرابلس ـ **العربي الجديد**

اصطدم ملتقى الحوار الليبي الذي استضافته تونس، بخلافات بين المشاركين الـ75 على اختيار أسماء المرشحين للمناصب التنفيذية، ليفشل اللقاء في التوصل إلى تفاهمات تقود إلى تشكيل مجلس رئاسي وحكومة جديدين، ما دفع بالمبعوثة الأممية إلى ليبيا بالإنابة ستيفاني وليامز للإعلان عن جولات أخرى ستتبع الجولة الأولى التي عقدت الأسبوع الماضي في تونس، مع وصف توافق المشاركين على بعض النقاط، ومنها إجراء انتخابات العام المقبل، بالإنجازات.

وقالت وليامز، خلال مؤتمر صحافي مساء الأحد في ختام جلسات الحوار السياسي التي امتدت لسبعة أيام «لقد أنجزنا الكثير وأنا مسرورة جدا بنتائج المحادثات، لكن لا يزال أمامنا عمل كثير»، معلنة عن جولة جديدة «افتراضية» خلال الأيام المقبلة لـ«بحث آلية اختيار شاغلي المناصب وبحث إنهاء القضايا الخلافية». وعلى الرغم من تفاؤلها بالقول «لدينا الآن خريطة واضحة لإجراء الانتخابات»، واتفاق المشاركين «على ثلاثة ملفات مهمة خلال الملتقى السياسي الليبي تشمل اختصاصات السلطة التنفيذية ومعايير الترشح وخريطة الطريق، فضلاً عن الاتفاق على الفصل بين المجلس الرئاسي ورئاسة الوزراء»، إلا أنها عللت عقد جولة أخرى بالقول «لا يمكن وضع حلول لصراع استمر 10 سنوات خلال أسبوع».

واعتبرت وليامز أن الجولة انتهت بـ«نتائج إيجابية جدا»، منها تحديد تاريخ إجراء انتخابات في 24 ديسمبر/كانون الأول المقبل، وتحديد اختصاصات السلطة التنفيذية وشروط الترشح للمجلس الرئاسي والحكومة. وأضافت أن المشاركين أنجزوا الكثير وتوافقوا على خارطة طريق واقروا موعدا للانتخابات، وخطة إصلاحية للمؤسسات وهذا سيسجل لهم، وأثبتوا أنهم مع التغيير والإصلاح وتغيير المشهد في البلاد، وتم الاتفاق أيضا على الفصل بين المجلس الرئاسي والحكومة وتحديد صلاحيات كل منهما. وشددت وليامز على أن المشاركين تحدوهم رغبة كبيرة في تغيير الوضع في ليبيا، وهناك رغبة لتكون أصوات الشباب والنساء ممثلة في المشهد الجديد وينبغي الإنصات لذلك. وفي ما يتعلق برفض استبعاد الوزراء والنواب السابقين في الترشح للمناصب الحكومية الجديدة، أوضحت أن المشاركين رفضوا ذلك بسبب عدم تحقيق 75 من أصوات المشاركين، ولكن تم ذلك بنسبة 60 بالمائة. وهي أغلبية حقيقية توجه رسالة حقيقية لكل أولئك الذين سبق لهم أن تقلدوا مناصب. وذكرت بما قالته سابقاً حول تسليط عقوبات على المعرقلين للمسار وشددت على أنه لن يكون مسموحاً.

مقابل الأجواء الإيجابية التي حاولت وليامز ترويجها، أكدت مصادر ليبية مسؤولة على اطلاع على كواليس الملتقى، لـ«العربي الجديد»، أن سبب فشل الجلسة الأخيرة الأحد كان وراءه تدافع التنافس بين شخصيتين على شغل منصب رئيس المجلس الرئاسي، وهما الرئيس السابق لمحكمة الاستئناف عبد الجواد العبيدي، ورئيس برلمان طبرق عقيلة صالح. وأوضحت المصادر أن عدداً من أعضاء الحوار تعرضوا لضغوط كبيرة من أطراف إقليمية ومحلية لاختيار صالح رئيساً للمجلس الرئاسي وممثلاً للشرق الليبي فيه، بالإضافة إلى معارضة آلية التصويت المباشر داخل القاعة لاختيار شاغلي المناصب، وترجيح آلية المجتمعات الانتخابية بحيث يختار كل أقليم ليبي من يمثله في المجلس الرئاسي.

وعلى الرغم من التنافس الشديد حول اسمي فتحي باشاغا وعبد الحميد الدبيبة على تولي منصب رئاسة الحكومة، مقابل انسحاب العارف النايض مرشح الإمارات وتراجع حظوظ رمضان هالالة، إلا أن الاختلاف لدرجة الصراع كان حول رئاسة المجلس الرئاسي، وتم التوافق على أن يكون رئيس الحكومة من الغرب الليبي، ورئيس المجلس الرئاسي من الشرق. وتبدو البعثة الأممية قد انصاعت لشروط أنصار صالح بشأن الاختيار بحسب آلية المجمّعات الانتخابية عندما قالت إنه «من المنطقي أن يرجع المشاركون إلى مناطقهم للتشاور وإطلاع الشعب على ما جرى»، بسبب ضعف فرص صالح في الإجماع عليه بطريقة التصويت المباشر داخل قاعة الملتقى.

وعكست عضو ملتقى الحوار آمال بوقعيقيص، حدة الخلافات حول الأسماء، بقولها في منشور على صفحتها الرسمية إن «حفرة الأسماء اللعينة تدفع بنا إلى الأفق المسدود». كما أكد العضو الآخر في الملتقى محمد الرعيض، إثر انتهاء جلسة الأحد أنه «لم يُتوصل إلى اتفاق في ما يتعلق بآلية ترشيح واعتماد أسماء المرشحين لتولي المناصب التنفيذية لقيادة المرحلة التمهيدية»، موضحاً أن السبب «كان تشبث مجموعة من أعضاء لجنة الحوار بترشيح شخصية جدلية كان لها دور رئيسي في إفشال المسار السياسي ودعم الحرب الأخيرة على طرابلس»، في إشارة لصالح. وأمل الرعيض في توصل الجولة المقبلة لـ«تسمية شخصيات قادرة على توحيد الحكومة وكافة المؤسسات والاستعداد لتوفير المناخ الملائم للوصول لإجراء انتخابات نزيهة وعادلة».

أما عبد الرحمن السويحلي، العضو في الملتقى أيضاً، فقد غرد قائلاً «بفضل الله نجحنا في التوافق مع زملائنا على خريطة الطريق نحو إجراء الانتخابات»، وذكر أن الوصول إلى الانتخابات «هو السبب الرئيسي لمشاركتي في الملتقى»، مضيفاً «إعادة الأمانة للشعب هي الهدف المنشود». لكن عضو برلمان طبرق، صالح فحيمة، اعتبر أن إعلان البعثة «دليل جديد على أن الحلول المعلبة المستوردة لا تأتي بخير»، موضحاً عبر صفحته الرسمية أن «محطة النهاية التي وصل إليها حوار تونس كان من المفترض أن تكون هي محطة الانطلاق لأننا (مجلسا النواب والدولة) سبق وأن توقفنا عندها في حوارات سابقة لكن مبدأ تجيير نجاحات الغير كان هو المبدأ الحاكم لدى ستيفاني على ما يبدو».

في غضون ذلك، وبعد نجاح اللجنة العسكرية المشتركة (5+5) في التوافق على وقف لإطلاق النار وسحب المرتزقة من البلاد والمقاتلين من محاور التماس، تتجه الأنظار إلى اللقاء المقبل للجنة لتحديد جدول زمني لتنفيذ هذه المقررات. وقال عضو اللجنة عن الحكومة، مختار نقّاصة، لـ«الأناضول»، إن مكان وزمان عقد الاجتماع المقبل لم يتم تحديده بعد، متوقعاً عقده خلال أسبوعين. وأضاف أن «الطرفين يتشاوران حالياً مع أمراء المحاور لوضع اللمسات الأخيرة لتطبيق الاتفاق المعتمد في سرت (خلال الاجتماع السادس)». وأشار إلى استمرار وجود مرتزقة فاغنر وبعض الجنجويد في سرت، موضحاً أن إخراجهم سيجري بعد الاتفاق على جدول زمني محدد خلال الاجتماع المقبل. وأردف: «المنطقة المتفق على إخراج المرتزقة منها هي ملتقى غدامس تمتد من بوابة السودة جنوبي سوكنة إلى بوابة بوقرين شرقي مصراتة، ومنها إلى بن جواد شرقي سرت». كما أوضح أن مسافة فتح الطريق الساحلي المتفق عليها في اجتماع سرت كمرحلة أولى لا تعدو 5 كيلومترات جنوبي الطريق (كمرحلة أولى). وأكد أن اللجنة الفرعية المشكلة من الطرفين (تضم 8 ضباط) ستتولى مع مراقبين دوليين، عملية سحب المرتزقة خلال الفترة التي سيجري الاتفاق عليها في الاجتماع المقبل.

توحيد حرس المنشآت

توجهت رئيسة البعثة الأممية في ليبيا ستيفاني وليامز إلى مدينة البريقة، أمس الاثنين، حيث شاركت في اجتماع لجهاز حرس المنشآت النفطية، بحضور رئيس مجلس إدارة المؤسسة الوطنية للنفط مصطفى صنع الله (الصورة)، وقيادات من جهاز حرس المنشآت. ونقلت وكالة «الأناضول» عن مصدر أمني أن الاجتماع ركز على آليات توحيد حرس المنشآت، علماً أن الاتفاق العسكري الموقع في 23 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، يشمل بندا لتوحيد إدارة الجهاز.

العراق: مبدأ الأغلبية يبتلع التوافقات

فجر موضوع تمرير مشاريع القوانين في البرلمان عبر الأغلبية مشكلة جديدة في العراق، مع انتقاد ممثلي الأكراد هذا الأمر

بغداد ـ **أكثم سيف الدين، سلام الجاف**

أثار اعتماد مبدأ الأغلبية العددية بتمرير بعض القوانين المثيرة للجدل في البرلمان العراقي، مخاوف بعض القوى السياسية، التي عدّته تهديداً لمسألة التوافقات بين الكتل، التي قامت عليها العملية السياسية في العراق بعد العام 2003، وتعدّ أساساً لعمل البرلمان ودوره التشريعي، وتضمن الابتعاد عن لغة التهميش والأقلية والأكثرية.

ولم يكن تمرير قانون الاقتراض، الذي مرره البرلمان الأسبوع الماضي، رغم انسحاب الكتل الكردية، الأول في هذا السياق، إذ سبقه تمرير التصويت على فقرة الدوائر المتعددة ضمن قانون الانتخابات الجديد، ومن قبلها منح الثقة لعدد من وزراء حكومة مصطفى الكاظمي رغم رفض عدة كتل. كما تم التصويت على قانون يُلزم الحكومة بإخراج القوّات الأميركية من العراق، بعد قتل واشنطن، مطلع العام الحالي، زعيم «فيلق القدس» قاسم سليماني قرب مطار بغداد.

وبدت الكتل الكردية أكثر القوى اعتراضاً على مبدأ الأغلبية العددية، محذرة من تداعياته على مستقبل البلاد، كونه يمهد للتفرد بالقرار في أعلى سلطة تشريعية، ويفرض إرادة مكون على المكوّنات الأخرى.

وقال النائب عن الحزب الديمقراطي الكردستاني ديار برواري، لـ«العربي الجديد»: «يجب أن يُؤخذ بعين الاعتبار، خلال تمرير القوانين، اعتراض المكونات باعتبارها شريكاً أساسياً في البلاد، وألا يتم تهميشها، وأن تكون شريكاً أساسياً بإصدار القرارات وتنفيذها، وتحمل مسؤولية إدارة البلد بشكل عام». واعتبر أن «التوجه نحو فرض الإرادة عن طريق الأغلبية العددية في البرلمان، من أجل تمرير أجندات من دون مراعاة المكونات الأساسية الأخرى، يضعف الكيان الاتحادي للدولة العراقية».

ولفت إلى أن «هناك رؤية لدى القوى السياسية، تشكلت بعد تحرير العراق، وهي أن الكل مُلزم ببناء الوطن بشكل أفضل. إلا أن موضوع استلام السلطة وإدارتها جعل جهات مصدر القرار تحاول ضرب موضوع مشاركة الجميع بعرض الحائط، والدفع بأن تكون هناك قيادة مركزية تتحكم بجميع مفاصل الدولة». وشدد على أن «هذا التوجه يتطلب قوة سياسية، وإجماعاً، وتكوين كتل سياسية تستطيع تمرير قرارات بشكل منفرد من دون الرجوع للقوى الأخرى».

أما كتلة التغيير الكردية فقد حذرت، من جهتها، من التعامل وفق هذا المبدأ الذي «لا ينسجم مع مبادئ العيش المشترك». وقال النائب عن الكتلة يوسف محمد إن «اعتماد معيار الأغلبية والأقلية بتمرير القوانين في البرلمان، لا ينسجم مع المبادئ الأساسية للنظام الفيدرالي والعيش المشترك»، وأكد، في بيان، أن «السلطات في إقليم كردستان تمارس الكثير من الأخطاء، ولا تلتزم بالاتفاقيات التي تُبرمها مع الحكومة الاتحادية. لكن مع ذلك لا يمكن معاقبة الموظفين بسبب الانتهاكات القانونية للسلطة هناك». ودعا إلى «التوجه نحو محاربة الفساد المستشري، واستعادة الأموال التي نهبت وهربت إلى الخارج من قبل الفاسدين والمتسلطين في الحكومتين (بغداد وأربيل) على حد سواء، والابتعاد عن لغة الغالب والمغلوب والتخندق القومي والطائفي».

في المقابل، عدّت قوى سياسية المبدأ «غير متعارض» مع الدستور والقانون، لكنها دعت إلى أن لا ينهي المبدأ التوافقات السياسية. وقال المتحدث باسم جبهة الإنقاذ والتنمية، النائب السابق عبد الكريم عبطان، لـ«العربي الجديد»، إن «الأصل في عمل البرلمان هو التوافق السياسي بتمرير القوانين، وألا يتم تمريرها وفقاً لمبدأ الأغلبية». وبين أن «المحكمة الاتحادية أوضحت في وقت سابق، أن القرارات التي يصوت عليها البرلمان تتم بالأغلبية ليكون التصويت عليها صحيحاً، أي أن القوانين لا تكتسب شرعية التصويت عليها قانونياً من دون تحقق مبدأ الأغلبية في التصويت، وهذه الأغلبية غير محددة بكتل معينة. أما من ناحية التوافق، فإن الاتفاق بين القوى مهم، إذ يجب أن يكون هناك توافق سياسي، وهو ما بنيت عليه العملية السياسية». وأضاف: «يجب أن يتم الأخذ بالمبدأين (الأغلبية العددية والتوافق) وفقاً للظرف الذي يحتم عدم التأزم بين القوى بشأن التصويت القانوني، ما يحتم أن يكون التوافق معياراً أولاً. وإذا لم يتم التوافق، فيتم عبر الدستور والنظام الداخلي لتمرير القوانين».

الكتل الكردية الأكثر اعتراضاً على مبدأ الأغلبية العددية

شرق غرب

الاحتلال يعتقل فلسطينياً تزوج حديثاً

نفذت قوات الاحتلال الإسرائيلي، أمس الاثنين، عمليات اعتقال في مناطق متفرقة من الضفة الغربية، بما فيها القدس المحتلة، طاولت عدداً من الفلسطينيين، بينهم فتاة اعتُقلت على حاجز قلنديا العسكري شمال القدس، بعد إطلاق النار باتجاهها قبل أن يُعتدى عليها، وشاب مضى على زفافه 3 أيام. ونفذت قوات خاصة من جيش الاحتلال مناورة عسكرية داخل البلدة القديمة من القدس وبلدة العيسوية، تخللها احتجاز مواطنين واستجوابهم ميدانياً.

(العربي الجديد)

العراق: إعدام 21 مداناً بـ«الإرهاب»

نفذت السلطات العراقية، أمس الاثنين، حكم الإعدام بحق 21 مداناً بـ«الإرهاب» في سجن الناصرية المركزي في محافظة ذي قار، بعد تصديق رئاسة الجمهورية على الأحكام. وقالت مصادر أمنية وطبية إنّ حكم الإعدام نُفّذ بحق المدانين وفق المادة الرابعة من قانون مكافحة الإرهاب. وأضافت أن المدانين يتحدّرون من محافظات الموصل والأنبار وبغداد والبصرة، بالإضافة إلى ذي قار.

(فرانس برس)

الكاظمي يوجه بإغلاق المعابر غير الشرعية

وجّه رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي (الصورة)، أمس الاثنين، قوات الجيش بإغلاق المعابر والفتحات الحدودية غير الشرعية، وإيقاف عمليات التهريب فيها، في خطوة تتزامن مع تصاعد حدة التوتر في بلدة أبو صيدا الحدودية مع إيران بين فصائل مسلحة، على خلفية تنافس على واردات منفذ حدودي مع إيران تسيطر عليه جهات مسلحة عدة.

(العربي الجديد)

تونس: تغيّرات في استراتيجيات الإرهابيين

أعلن وزير الداخلية التونسي توفيق شرف الدين، أمس الاثنين، أن التنظيمات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة أجرت تغييرات خلال العام الحالي، وخصوصاً على مستوى استراتيجياتها. وأوضح، خلال جلسة استماع أمام لجنة الأمن والدفاع في مجلس نواب الشعب، أنها عملت على استغلال انشغال الدولة بمواجهة جائحة كورونا لشنّ هجمات والقيام بعمليات نوعية.

(العربي الجديد)

فرنسا: إرجاء جديد لمحاكمة متهمين باعتداءات 2015

أعلن رئيس محكمة الجنايات الخاصة الفرنسية ريجي دو جورنا، أمس الاثنين، إرجاء محاكمة متهمين باعتداءات على مجلة «شارلي إيبدو» في يناير/كانون الثاني 2015، بعدما كان مقرراً أن تُستأنف أمس الاثنين، إذ إن المتهم الرئيسي لا يزال يظهر عوارض الإصابة بوباء كورونا. وقال دو جورنا إنّ تعليق المحاكمة مُدّد «حتى الاثنين 23 نوفمبر/تشرين الثاني، في انتظار أن (يؤكد) فحص طبي جديد» قدرة المتهم علي رضا بولات على المثول أمام المحكمة. ويحاكم 14 شخصاً، ثلاثة منهم غيابياً، لتقديمهم دعماً لوجستياً لمنفذَي الاعتداءات على المجلة.

(فرانس برس)

إضاءة

تدور تكهنات حول عزم الرئيس الأميركي الخاسر في الانتخابات دونالد ترامب، تنفيذ أجندته المرتبطة بالانسحاب العسكري من المنطقة، وتحديداً من سورية، قبل نهاية ولايته، فيما يبقى الأمر صعباً لوجستياً

الوجود الأميركي في سورية

هل يسحب دونالد ترامب قوات بلاده قبل رحيله؟

عماد كركص

أقرّ الممثل الأميركي الخاص للتواصل بشأن سورية، السفير جيمس جيفري، والذي أعلن عن استقالته قبل أسبوع، بتعمد فريقه إخفاء العدد الحقيقي لعديد القوات الأميركية المتواجدة في سورية عن إدارة الرئيس دونالد ترامب. واعترف جيفري، في حديث مطول لموقع "ديفانس وان"، قبل أيام بأن فريقه قام بشكل روتيني بـ"تضليل القيادات الكبيرة بشأن مستوى القوات الأميركية في سورية". وأضاف جيفري، في الحديث الذي نشر في 12 نوفمبر/تشرين الثاني الحالي، أنه "كنا دائماً نتحايل ونراوغ، لئلا نكشف لقياداتنا العدد الحقيقي للقوات هناك"، مؤكداً أن هذا العدد "يفوق بكثير" ما هو معلن، أو ما قال ترامب إنه يوافق على بقائه، وهو بحدود مئات قليلة جداً من القوات. وبالتزامن مع هذا الكشف، رصدت «العربي الجديد» يوم السبت الماضي، مغادرة رتل أميركي من سورية باتجاه العراق، وتحرك الرتل الذي يضم 12 عربة - 7 مدرعات عسكرية و5 شاحنات - ويتوقع أنه ضمّ من 50 إلى 60 جندياً أميركياً، من معبر قاعدة مطار الرحيبة قرب مدينة المالكية، شرقي محافظة الحسكة، وعبر معبر الوليد الحدودي متجهاً إلى الأراضي العراقية. وأشارت مصادر لـ«العربي الجديد»، إلى أن وجهة الرتل هي تحديداً نحو القواعد الأميركية العسكرية في إقليم كردستان العراق، في حين لم يكن ممكناً معرفة إذا ما كان هذا التحرك يعد انسحاباً وتقليصاً للقوات، أو تبديلاً اعتيادياً للجنود بين شرقي سورية والعراق.

وتثير هذه التطورات تساؤلات عما إذا كان الرئيس الأميركي بصدد تجاوز «الخديعة» التي تعرض لها بشأن العدد الحقيقي لقوات بلاده، وتحقيق رغبته بسحب هذه القوات من سورية، قبل تسلم الإدارة الأميركية الجديدة لمهامها في يناير/كانون الثاني المقبل. ولفت الموقع إلى أن الكولونيل ماكغريغور تحدث سابقاً بأنه سينصح ترامب بسحب القوات الأميركية من أفغانستان. وقال أيضاً في مقابلة صحافية إن «الولايات المتحدة بحاجة إلى سحب قواتها من سورية على الفور، وليس لأميركا مصلحة وطنية هناك».

وكان ترامب توجه لسحب القوات الأميركية من سورية، لكنه لاقى في أوقات سابقة معارضة قوية من قبل إدارته. وفي أكتوبر/تشرين الأول 2019، أعلن الرئيس الأميركي عن سحب قوات بلاده المنتشرة شرقي سورية، وجاء ذلك بالتزامن مع إطلاق تركيا عمليتها العسكرية المسماة "نبع السلام"، بالمشاركة مع فصائل المعارضة السورية الموالية لأنقرة، ضد "قوات سورية الديمقراطية" (قسد)، التي يشكل الأكراد معظم قياداتها. وتضمن الإعلان الإبقاء على 200 جندي أميركي شرقي سورية، لحماية آبار النفط هناك. وسبق ذلك بعام، إعلان لترامب، لم يطبق، لسحب القوات الأميركية من سورية، وذلك في ديسمبر/كانون الأول 2018، ما أدى حينها إلى خلافات بين الرئيس ووزير دفاعه الأسبق جيمس ماتيس الذي قدم استقالته لاحقاً. قرارا ترامب بالانسحاب، واللذان وصفا بعجيبا المسؤولين العسكريين في البنتاغون، ولا سيما القرار الثاني، إذ تشير المعطيات إلى معاكسته بدل تطبيقه، حيث شهدت الأيام التي تلت توقف العملية العسكرية التركية، أو تعليقها، شرقي سورية، تعزيزاً للوجود العسكري في القواعد الأميركية هناك، بل وإنشاء قواعد جديدة، لا سيما بعد سحب بعض النقاط في ريفي الرقة وحلب إليها. كما شهد الشهران الأخيران، إمداد تلك القواعد بعربات متطورة ومعدات لوجستية، مع استعادة تنظيم «داعش» لنشاطه في البادية السورية، وذلك بهدف الاستعداد لمواجهته، بحسب ما صرّح مسؤولون عسكريون أميركيون ومن ضمن «التحالف الدولي» لهزيمة التنظيم، والذي تقوده واشنطن في سورية والعراق.

> قد يشهد الملف السوري احداثا متسارعة في الأسابيع المقبلة
>
> تشير المعطيات لوجود حوالي 2400 جندي اميركي بسورية

ويبقى السؤال مشروعاً حول تكريس موالي ترامب الذين جرى تعيينهم حديثاً في البنتاغون، عملية الانسحاب كامر واقع، أو تجاهم بتقليص عدد القوات بشكل حقيقي. أما الإجابة على ذلك، فمرهونة بما ستحمله المعطيات وحركة الأرتال الأميركية على الأرض السورية شرقاً.

وعلى النقيض من التوقعات التي تشير إلى إمكانية سحب ترامب للقوات الأميركية أو تخفيضها في سورية، زار نائب المبعوث الأميركي الجديد إلى سورية ديفيد براونشتاين، أول من أمس الأحد، شرقي سورية، حيث التقى مظلوم عبدي، قائد «قسد» الحليفة لواشنطن، والتي تسيطر على مساحات واسعة من شرقي سورية، وتحكمها عبر «الإدارة الذاتية» الكردية. وقال عبدي في تغريدة على حسابه بموقع «تويتر»، بعد لقائه المسؤول الأميركي: «نتشارك رؤية مشتركة لمستقبل يتمتع فيه جميع السوريين بالسلام والحرية، ونتطلع إلى العمل جنباً إلى جنب مع جميع أشقائنا السوريين للتغلب على التحديات المشتركة وتحقيق هذا الهدف»، ما يعني استمرار العلاقات بين القوات الكردية وواشنطن مستقبلاً.

بالإضافة إلى ذلك، يوجد سؤال أكثر إلحاحاً لا يزال يفتقر إلى الإجابة، بعد تصريحات جيفري، ويتعلق بالعدد الحقيقي للجنود الأميركيين في سورية. وقد يساهم الاطلاع على القواعد الأميركية المنتشرة شرقي البلاد، في تقدير هذا العدد، وهي تتوزع في محافظة الحسكة، وفي دير الزور.

القواعد الأميركية في الحسكة

يبلغ عدد القواعد الأميركية في الحسكة 9 قواعد، وتتنوع مهامها بين القتال والتدريب والاستشارات. وتضم بالمجمل حوالي 1730 جندياً أميركياً، وفق التوقعات باقل تقدير. وهذه القواعد هي:

1. قاعدة الرميلان، تعد أكبر القواعد الأميركية في محافظة الحسكة، وثاني أكبر القواعد الأميركية في سورية، وكانت عبارة عن مطار زراعي وسّعه العسكريون الأميركيون ليكون مناسباً لهبوط المروحيات، وحتى طائرات الشحن الخفيفة. وتقع القاعدة جنوب شرق مدينة الرميلان ذات الانتشار الكبير لآبار وحقول النفط الواقعة شمالي محافظة الحسكة. وبداية العام الحالي، زادت القوات الأميركية من تعزيزاتها إلى القاعدة، ويتوقع حالياً أنها تضم 500 جندي أميركي، من بينهم عناصر لفرق محمولة جواً.

2. قاعدة تل بيدر، تقع غربي محافظة الحسكة، وتعد ثاني أهم قاعدة أميركية في المحافظة، حيث تشرف على الطريق الدولي الحسكة حلب «أم 4»، ما يُمكّن جنودها من قطع الطريق على القوات الروسية التي تحاول سلوكه بين فترة وأخرى. وتتضمن القاعدة كذلك مدرجاً للطيران، فيما تضم حوالي 150 جندياً.

3. قاعدة المالكية، أو مطار الرحيبة، أو مطار روبار، تقع جنوب مدينة المالكية، وكانت مطاراً زراعياً كذلك، وتم تحويلها إلى مطار مخصص لهبوط الطائرات المروحية والطائرات المسيرة، وتضمّ حوالي 175 جندياً.

4. قاعدة قسرك، تقع شرق مدينة تل تمر شمال غربي الحسكة، وتشرف أيضاً على طريق «أم 4»، ويتوقع أنها تستقبل 100 عنصر.

5. قاعدة هيمو، تقع غربي مطار القامشلي شمالي الحسكة، وكانت في السابق كانت تضم حوالي 550 جندياً أميركياً قبل إخلائها تماماً، ومن ثم العودة إليها وإعادة تفعيلها، واتخاذها كمركز تدريب واستشارات. ويتوقع أنها تضمّ حوالي 300 جندي أميركي.

6. قاعدة «لايف ستون»، تقع على الضفة الشمالية لبحيرة سدّ الباسل، فيها مهبط للطائرات، كما تتحمل مهام إسناد قتالية، وتضم 50 جندياً أميركياً.

7. قاعدة الشدادي، وتقع داخل معمل الغاز جنوبي شرق مدينة الشدادي النفطية، الواقعة بدورها جنوبي محافظة الحسكة. فيها مهبط طيران مروحي، ومدرج لإقلاع الطيران المسير، ويبلغ عدد الجنود الأميركيين فيها حوالي 350 جندياً.

8. قاعدة المدينة الرياضية، تقع في محيط حي غويران ضمن مدينة الحسكة، وتمّ تجهيزها بشكل جيد لوجستياً وأمنياً، وهي على مقربة من سجن الحسكة المركزي الذي تحتجز فيه «قسد» آلاف العناصر من تنظيم «داعش». وتضم القاعدة حوالي 150 جندياً على أقل تقدير.

9. قاعدة صوامع الخير،

تقع جنوبي مدينة الحسكة وعلى سكة القطار الواصلة بين الحسكة ودير الزور، وتعد مركز تدريب أميركيا لعناصر «قسد»، وفيها 50 جندياً أميركياً، معظمهم من خبراء التدريب العسكري.

القواعد الأميركية في دير الزور

ترتبط القواعد الأميركية الثلاث في دير الزور بحقول النفط الرئيسية في المنطقة، وتعد إحدى هذه القواعد الأكبر للأميركيين في سورية، وتضم القواعد بالمجمل، حوالي 650 جندياً سورياً.

1. قاعدة حقل العمر النفطي، في الريف الجنوبي الشرقي لدير الزور، ويشار إليها على أنها أكبر القواعد الأميركية في سورية، حيث يعد الحقل المكان الأكثر حيوية للوجود الأميركي في البلاد، نظراً لكونه الأكبر مساحة بين حقول النفط في سورية وأكثرها إنتاجاً. وتنتشر فيه الولايات المتحدة أكثر من 550 جندياً.

2. قاعدة حقل التنك، في بادية الشعيطات بالريف الشرقي لدير الزور، حيث ثاني حقول النفط إنتاجاً في سورية، فيها مروحيات قتالية مع مهبط، وتضم حوالي 50 جندياً أميركياً.

3. قاعدة حقل كونيكو، الذي يعد من أهم حقول الغاز في سورية. وتضم القاعدة أكثر من 50 جندياً أميركياً.

هذه الإحصائية التقريبية، تشير إلى وجود حوالي 2400 جندي أميركي شرقي سورية، يضاف إليهم الجنود الأميركيون المنتشرون في قاعدة التنف لـ«التحالف الدولي». وتشير معلومات «العربي الجديد» إلى أن للولايات المتحدة عددا من النقاط الأمنية واللوجستية غير المعلنة شرقي سورية، لا سيما في الحسكة، والتي من مهامها تقديم الاستشارة والتدريب، كما حصلت «العربي الجديد» على معلومات تفيد بلجوء القوات الأميركية إلى تدريب 600 عنصر من «قسد»، لتنفيذ مهام الحماية للدوريات الأميركية. كل ذلك يجعل من فرضية الانسحاب الأميركي الكامل من سورية، أمراً صعباً، لا سيما مع بقاء مصالح واشنطن، سواء من خلال السيطرة على منابع النفط، أو تثبيت الوجود في مواجهة التمدد الإيراني أو الروسي، وذلك غير مرتبط برغبة إدارة البيت الأبيض، ورفض غيرها، إنما يمثل استراتيجية أميركية عابرة للتوجهات الحزبية.

تنوع مهام القوات الاميركية في سورية (دليل سليمان/فرانس برس)

تعزيزات للمليشيات في إدلب

ارسلت مليشيا «جيش العشائر» الموالية للنظام السوري والمدعومة من إيران، أمس الاثنين، عشرات العناصر المسلحين لتعزيز جبهات ريف إدلب، شمال غربي سورية، وسط قصف صاروخي ومدفعي لقوات النظام على الريف الجنوبي من المحافظة. وذكر موقع «حين الفرات» المحلي ان «جيش العشائر» حشد 100 من عناصره وسيارات ذات دفع رباعي مجهزة بالرشاشات الثقيلة، قرب بلدة الرصافة جنوبي الرقة استعداداً لارسالها الى جبهات ريف إدلب.

انتخابات مصر: التجاوزات تفجر الخلاف في الهيئة الوطنية

انعكست التجاوزات التي شهدتها الانتخابات المصرية، خلافات داخل الهيئة الوطنية للانتخابات، مع توجه رئيسها لرفض جميع الطعون على أعمال الفرز

القاهرة - **العربي الجديد**

وجدت الخلافات طريقها إلى مجلس إدارة الهيئة الوطنية للانتخابات في مصر، كنتيجة مباشرة لتوجه رئيس الهيئة المستشار لاشين إبراهيم إلى رفض جميع الطعون الموضوعية والإجرائية على أعمال الفرز في اللجان الفرعية والعامة، مما تسبّب في صدور أحكام من المحكمة الإدارية العليا بتعديل نتائج ثلاث دوائر حتى الآن، وإحالة عشرات الطعون إلى محكمة النقض لتعلّقها بعمليات تزوير ومنع ناخبين من الوصول إلى اللجان واستخدام الرشى لتغيير نتيجة الاقتراع، وغيرها من الأعمال غير القانونية التي حققت بها انتخابات الجولة الأولى من المرحلتين الأولى والثانية لمجلس النواب.

وقالت مصادر قضائية لـ«العربي الجديد»، إن مجلس إدارة الهيئة الوطنية المكون من عشرة قضاة، منقسم حالياً إلى فريقين، أحدهما يساند رئيس الهيئة في عدم الفصل في الطعون والشكاوى وغض البصر عن المخالفات الكبيرة التي شهدتها أعمال الاقتراع والفرز. أما الفريق الثاني فيطالب بإعمال سلطة الهيئة المقررة قانوناً في التصدي للشكاوى والتحقيق فيها والفصل بقرارات حاسمة قبل توجه المرشحين للقضاء. ويريد الفريق الثاني تجنّب حدوث مستجدات لاحقة قد تربك مواعيد الجدول الزمني المحددة سلفاً، خصوصاً إذا تكرر موقف صدور أحكام الإدارية العليا بتغيير النتيجة بعد الانتهاء من جميع الإجراءات، كما حدث في الدوائر الثلاث التي أبطلت نتائجها في محافظتي الإسكندرية والبحيرة (مرحلة أولى) عقب انتهاء أعمال الاقتراع والفرز في المرحلة الثانية.

ولا تتعلق الخلافات فقط برغبة الفريق الثاني في الحفاظ على سلامة مواعيد الجدول الزمني، بل أيضاً بطبيعة العمل القضائي الموكل إلى مجلس إدارة الهيئة، والذي يتطلب توفير الحد الكافي من العدالة في جميع إجراءات الانتخابات، وهو ما لا يتحقق بإصرار رئيس الهيئة على رفض الشكاوى أو تعقيد إجراءاتها أمام المحامين الممثلين للمرشحين، وإعلان بيانات مخالفة للحقيقة على الرأي العام كعدم وجود مخالفات لقواعد الصمت الانتخابي واقتصارها على مستوى كل مرحلة على حالات محدودة تعد على أصابع اليد الواحدة بالمخالفة للواقع، وكذلك عدم التحقيق في أي شكاوى ضد ممارسات حزب «مستقبل وطن» لدعم مرشحيه والقائمة الموحدة التي فازت في جميع الدوائر وضمنت موالاة النظام نصف مقاعد البرلمان، أي تأمين الأغلبية حتى قبل احتساب نواب النظام الفردي، فضلاً عن عدم التفات الهيئة نهائياً إلى مقاطع الفيديو التي انتشرت ووصلت إليها بعضها مرفقاً بالشكاوى والتي تؤكد استخدام المال السياسي والرشى الانتخابية بصورة منتظمة، لا سيما في المرحلة الأولى.

وكشفت المصادر وجود أدلة في محاضر الفرز لدى اللجان العامة تحديداً، على عملية إضافة أصوات بالأرقام فقط، من دون أن يكون لها أثر في بطاقات الاقتراع، لزيادة رصيد المرشحين المارين إلى مرحلة الإعادة في جميع دوائر المرحلة الأولى تقريباً، وبعض دوائر المنوفية والشرقية والقاهرة في المرحلة الثانية. وذكرت المصادر أن الفريق المعارض لرئيس الهيئة يناور لتأجيل الإعادة في أكبر عدد من الدوائر، لتجنب تكرار سيناريو الدوائر الثلاث الأولى، وإعادة الانتخابات فيها بعد أسابيع من الآن، وهو ما يرفضه الفريق الثاني.

شكاوى من تأخير بعضهم من الوصول إلى صناديق الاقتراع (Getty)

> فريق داخل الهيئة يساند رئيسها بغض البصر عن المخالفات

حذر من اكتشاف المحاكم لهذا النوع من المخالفات لأن صدور أي حكم في هذا الشأن سيضرب نزاهة الانتخابات والهيئة كلها في مقتل، لا سيما أن الأحكام السابق صدورها عرّضت الهيئة للحرج أيضاً أمام الرأي العام، لتعلّقها بأخطاء مادية بسيطة مثل عدم احتساب أصوات ناخبي الخارج لبعض المرشحين، أو احتسابها أكثر من مرة لمرشح معين.

وعلى المستوى السياسي، كشفت المصادر القضائية ذاتها، أن الشكاوى المتعلقة بالتزوير في نتائج اللجان الفرعية والتلاعب داخل الصناديق تراجعت بشدة في المرحلة الثانية التي أجري التصويت فيها عقب ساعات من إعلان فوز المرشح الديمقراطي جو بايدن بانتخابات الرئاسة الأميركية. وأوضحت أن «هذا هو المستجد الوحيد الذي حدث بين المرحلتين الأولى والثانية»، وأن هناك فارقاً كبيراً بين طبيعة الشكاوى التي تلقتها الهيئة في المرحلة الأولى والتي كان قسم كبير منها يدور حول التلاعب بالنتائج واستبعاد فائزين وتصعيد خاسرين، وبين طبيعة شكاوى المرحلة الثانية والتي تركز معظمها على مخالفات خارج اللجان وعلى رأسها الرشى وخرق الصمت الانتخابي. وفي الاتجاه نفسه، أرجعت مصادر دبلوماسية، تحدثت لـ«العربي الجديد» بعد إعلان النتيجة الرسمية للمرحلة الثانية أمس الأول، وصول عدد من النواب المعارضين إلى جولة الإعادة بهذه المرحلة، على نقيض الإقبال المتعمد لأمثالهم في المرحلة الأولى. أما عدم تسجيل حالات تزوير فاضحة في الغالبية العظمى من دوائرها، فيعود إلى رغبة النظام في توجيه رسالة إيجابية لبايدن وحملته، وكذلك للعواصم الأوروبية التي قام سفراؤها نهاية الشهر الماضي ومطلع الشهر الحالي بتحركات واجتماعات مع شخصيات حكومية ودبلوماسية وحقوقية مصرية للإعراب عن قلق دولهم من حالة المجال العام في مصر بسبب أوضاع المعتقلين وطبيعة الانتخابات النيابية المغلقة والمليئة بالتجاوزات.

وربطت المصادر الدبلوماسية بين تلك الظاهرة في المرحلة الثانية والقرار السابق صدوره هذا الشهر بإخلاء سبيل أكثر من 450 من المتهمين المحبوسين على ذمة القضيتين 1338 و1413 لسنة 2019 حصر أمن دولة عليا الخاصتين بأحداث سبتمبر/أيلول 2019 التي كانت أكبر تظاهرات يشهدها حكم الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي على مدى سبع سنوات، مما خفض عدد المعتقلين على خلفية هذه التظاهرات إلى أقل من مائة معتقل. وكذلك إخلاء سبيل أبناء عمومة الناشط الحقوقي المقيم في الولايات المتحدة محمد سلطان، كمقدمة خجولة للاستجابة لنصائح تلقتها مصر من وسطاء ديمقراطيين أميركيين خلال الاتصالات التي أجرتها القاهرة عبر قنوات مختلفة للتقرب من حملة بايدن، وأن هذه النصائح تكاملت مع موجة جديدة من الاتصالات الأوروبية والأميركية الرسمية في الأسابيع الأخيرة للإعراب عن القلق بسبب ارتفاع عدد المواطنين المعتقلين على خلفية الحراك الشعبي الأخير منذ شهرين. واستمراراً لتعمّد النظام توجيه رسائل مختلطة ومربكة للأطراف الغربية والمحلية المنخرطة في محاولات فتح المجال العام، ألقت قوات الأمن القبض أمس الأول على محمد بشير، المدير الإداري للمبادرة المصرية للحقوق الشخصية، وهي واحدة من أبرز المنظمات الحقوقية النشطة حتى الآن، كرد فعل على استضافتها عدداً من السفراء مطلع هذا الشهر في لقاءات للوقوف على الأوضاع في مصر. ووجّهت نيابة أمن الدولة العليا لبشير اتهامات عدة، منها الانتماء لجماعة محظورة وبث شائعات وأخبار كاذبة.

وليد المعلم... الرمز المضحك المبكي للنظام

طوال 16 عاماً، شكّل وليد المعلم وجه النظام في وجه العالم وأحد رموزه خلال الصراع المستمر منذ 2011، ليرحل أمس عن 79 عاماً فيما النظام لا يزال غارقاً بأزماته

أمين العاصي

شكّل وزير خارجية النظام السوري وليد المعلم، الذي توفي أمس الاثنين عن عمر 79 عاماً، أبرز الوجوه السياسية للنظام في الخارج خلال السنوات الأخيرة، وأحد أهم أدواته لنفي جرائمه أمام العالم، ولا سيما الهجمات الكيميائية العديدة التي ارتكبها خلال سنوات الصراع المستمر منذ 2011، كما كان صلة الوصل بين دمشق وطهران وموسكو، لتصفه الأخيرة أمس بأنه «صديق موثوق». المعلم الذي تولى وزارة الخارجية لأربعة عشر عاماً، توفي في اليوم الذي انقلب فيه حافظ الأسد على رفاقه في حزب البعث عام 1970، وافتتح بذلك اعتماده الأسد سياسة البطش والتنكيل لإخضاع السوريين، مع تحفيز كل شيء في الحياة السورية ولا سيما على الصعيد السياسي، وهو النهج الذي استمر عليه ابنه بشار الأسد الذي تولى السلطة في منتصف عام 2000. وكان المعلم عام 2005 تخيّم على النظام الذي اضطر إلى سحب قواته من لبنان بعد عملية اغتيال والضغوط الدولية التي تبعتها. وحاول المعلم إنهاء عزلة خانقة كان يعاني منها النظام ولا سيما عقب حرب يوليو/تموز عام 2006 من بقية الإسرائيليين على لبنان. ولم يكد يخرج النظام من عزلته، حتى بدأت الثورة السورية ربيع عام 2011، التي واجهها النظام عسكرياً من خلال جيشه وأجهزة أمنه، وسياسياً من خلال المعلم الذي أطلق تصريحات في ذاك العام لا تزال محل تندر لدى السوريين، منها «جمدنا حوارنا من أجل الشراكة مع أوروبا، وسنسي أن أوروبا على الخريطة، وسنتجه شرقاً وجنوباً». ولطالما اعتبر المعلم مؤتمراته الصحافية الطويلة الحرب التي تشهدها بلاده «مؤامرة» خارجية، وغرف بمواقفه الساخرة من الغرب الذي فرض عقوبات على سورية والمسؤولين فيها. وفي عام 2011، كان المعلم واضحاً في 31 أغسطس/آب 2011، طاولت عقوبات أميركية المعلم، الذي قالت واشنطن إنه «يكرر لازمة المؤامرة الدولية ويحاول إخفاء الأعمال الإرهابية للنظام ونشر الأكاذيب». ووصفه مسؤول أميركي حينها بأنه «صلة الوصل بين دمشق وطهران». وطوالته عقوبات أوروبية في العام اللاحق احتجاجاً على قمع النظام بالقوة للتظاهرات الشعبية.

> تولى المعلم جانباً من عملية التفاوض مع الإسرائيليين

مع توغل نظام الأسد في قتل السوريين، كان المعلم مدافعاً شرساً عن النظام وخصوصاً بعد استخدامه أسلحة محرمة دولياً، كما حدث في منتصف عام 2013، حين قتل النظام الآف المدنيين في غوطة دمشق الشرقية نتيجة قصف بغازات سامة من قبل هذه القوات. ولكن المعلم قال في حينه في تصريحات صحافية إن ما أسماها بـ"المجموعات الإرهابية" هي المسؤولة عن هذه الجريمة. وكان المعلم، قد أعلن من موسكو، في سبتمبر/أيلول من ذاك العام عن موافقة النظام رسمياً على الاقتراح الروسي بوضع ما يمتلك من أسلحة كيميائية تحت الرقابة الدولية لتفادي ضربة عسكرية لوحت بها الإدارة الأميركية. كما نفى المعلم في إبريل/نيسان من عام 2017 قيام قوات النظام بقصف مدينة خان شيخون في ريف إدلب بغازات سامة على الرغم من أن كل الدلائل كانت تؤكد ذلك، وقال في مؤتمر صحافي «سورية لم ولن تستخدم الأسلحة الكيميائية، حتى ضد الإرهابيين»، مكرراً العبارة التي دأب النظام على استخدامها وهي «أن إسرائيل هي المستفيد الأساسي من هذه المجزرة».

المعلم الذي بقي حتى الرمق الأخير مخلصاً لنظامه، وهو يرى فشله في مواجهة الضغوط الإقليمية والدولية بسبب رفضه تسهيل مهام الأمم المتحدة في إيجاد حلول سياسية للقضية السورية، شهد خلال وجوده في السلطة تحول بلاده بدرجة أكبر نحو إيران وروسيا مما عزّز حكم الأسد وسمح له باستعادة معظم الأراضي التي انتزعتها المعارضة. ونقلت وكالة «تاس» الروسية للأنباء عن نائب وزير الخارجية الروسي ميخائيل بوغدانوف تعليقه أمس على وفاة المعلم «هذه أنباء محزنة للغاية. فقدت صديقا عزيزا جداً في العالم العربي. كان شريكاً موثوقاً به وشخصا واسع الاطلاع ودبلوماسيا وسياسيا».

فرضت عقوبات أميركية وأوروبية على المعلم (لوي بشارة/فرانس برس)

تقرير

انتهت الانتخابات الأردنية إلى تشكيل برلمان يكاد يخلو من الحضور الحزبي، واغلبية أعضائه من الوجود الجديدة، في ظل اتهامات تلاحق الكثير من الفائزين بمخالفة القوانين وشراء الأصوات، لتزداد المخاوف من غياب أي دور فعلي لهذا المجلس

المال والجهوية حكما تشكيلة المجلس الـ19 (خليل مزرعاوي/فرانس برس)

البرلمان الأردني
مجلس غير مُسيس تحاصره الشبهات

غياب حزبي

يقول أستاذ العلوم السياسية في الجامعة الهاشمية جمال الشلبي، لـ«العربي الجديد»، إنه لا يوجد تمثيل مهم للأحزاب في البرلمان الجديد، فحتى حزب «جبهة العمل الإسلامي» لم يحصل على أكثر من 10 مقاعد، وهذه تعتبر اضعف مشاركة له، بالإضافة لغياب اليساريين عن المجلس.

عمّان ـ **انور الزيادات**

يستهل مجلس النواب الأردني الجديد عهده بصورة مشوهة، إذ تحاصره الاتهامات والشبهات، فالعديد من أعضائه يلاحقهم القضاء، بسبب مخالفة قانون الدفاع أو بتهمة شراء الأصوات، فالمال والجهوية نظما صفوف المجلس الـ19، في ظل قانون انتخاب استطاع، بشكل كبير، هندسة تشكيلة البرلمان. أما الحضور الحزبي في المجلس الجديد فيأتي على هامش المشهد. فالحياة الحزبية البرلمانية غائبة، ووفق تصريحات الأمين العام لوزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، رئيس لجنة الأحزاب علي الخوالدة، عقب الانتخابات، فإن مجموع المقاعد التي حصلت عليها الأحزاب السياسية بلغ 12، بما نسبته 9 في المائة تقريباً من إجمالي مقاعد أعضاء مجلس النواب.

130 نائباً حملتهم أدنى نسبة اقتراع في تاريخ الانتخابات التشريعية (29,90 في المائة) في 10 نوفمبر/تشرين الثاني الحالي، إلى قبة البرلمان، منهم نحو 100 وجه جديد. تغير في الشكل ليس أكثر، فالأغلبية من المستقلين محكومون بصوت العشيرة، والخدمات المناطقية، وسطوة المال والمصالح الشخصية.

ويدخل المجلس الجديد إلى المسرح السياسي والثقة الشعبية في البرلمان، السلطة التشريعية، مفقودة، والسلطة التنفيذية، الحكومة، ليست أفضل حالاً. أما السلطة القضائية فهي أمام اختبار جديد في مواجهة مخالفات النواب. وحول المجلس الجديد، قال أستاذ العلوم السياسية في الجامعة الهاشمية جمال الشلبي، لـ«العربي الجديد»، إن الظروف التي تشكل فيها المجلس غير سوية، فڤيروس كورونا، والإحباط الشعبي من المجلس الـ18، والإحساس بأن الدولة لا تنفيذية على مجريات الشأنين، الداخلي والخارجي، وتمرير المشاريع التي تريدها على المستوى المحلي، خصوصاً ما يتعلق بالاقتصاد، وخارجياً في مجال التسوية السياسية، وتطورات القضية الفلسطينية. ورأى أن الأردن يحتاج إلى برلمان خارج من رحم الأحزاب التي تمثل المواطنين وتحترم الدستور والدولة، وسطية أو يسارية أو يمينية. وأشار إلى أنه ليس من المنطق أن يكون لكل نائب موقف ورأي مختلف، معتبراً أن إجراء الانتخابات في هذا التوقيت نجاح للدولة، إذ لم يعد هناك فراغ دستوري.

بدوره، قال المحلل السياسي الأردني زيد النوايسة، لـ«العربي الجديد»، إن هذا المجلس استثنائي بكل ظروفه، من حيث جائحة كورونا ونسبة التصويت الأقل في تاريخ العمل البرلماني، مشيراً إلى أن الدولة وجهت رسالة، وهي تطبيق الاستحقاقات الدستورية في موعدها. وأشار إلى أن دخول 100 شخصية جديدة إلى البرلمان مؤشر على الرغبة في التغيير من قبل الناس الذين وصلوا إلى درجة الإحباط من الأداء البرلماني. ولفت إلى أن أغلب استطلاعات الرأي، التي أجريت خلال الفترة الأخيرة، تشير إلى أن أقل من 20 في المائة من المواطنين يثقون بالمجلس. وتابع: ربما البرلمان الجديد لن يختلف كثيراً عن البرلمانات السابقة، ولكن علينا أن نراقب النواب الجدد، الذين أغلبهم من دون أجندة أو تجربة سياسية، لكنه استدرك أن من المبكر الحكم على توجهاتهم، فقد تكون مختلفة، خصوصاً أن هذا البرلمان هو الذي ستعبر به الدولة الأردنية إلى المئوية الثانية في ظل مرحلة استثنائية بسبب كورونا والظرف الاقتصادي، وعجز في الموازنة، والآثار غير المباشرة لعمليات الإغلاق. وقال: لا نستطيع أن ننكر أن العلاقة متوترة بين البرلمان الجديد والحكومة، بسبب توقيف بعض النواب بسبب احتفالاتهم المخالفة لقوانين الدفاع بعد فوزهم، واستخدام المال الفاسد. ولفت إلى أنه من المبكر الحكم على أداء البرلمان، فالاختبار الأول سيكون عند تقديم الحكومة لبيان نيل الثقة.

بدوره، رأى المحلل السياسي والصحافي المختص بالشأن البرلماني جهاد المنسي، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن أبرز ما هو مطلوب من المجلس المنتخب هو العمل على قانون انتخاب جديد. فخلال دورتين انتخابيتين ثبت أن هذا القانون يحتاج لإعادة نظر، إضافة إلى الاستحقاقات على أجندة المجلس، وهي انتخاب رئاسة المجلس، وطرح الثقة بحكومة بشر الخصاونة، وإقرار الموازنة، إضافة إلى الاستحقاقات المتعلقة بالعلاقات الخارجية وإعادة ترتيب المنطقة. ورأى المنسي أن أهم مسؤولية تقع على عاتق المجلس الجديد هي استعادة ثقة المواطنين المفقودة بهذه المؤسسة. فالمجلس الحالي اهتزت صورته بشكل كبير، منذ إطلاق النار من قبل بعض أعضائه للاحتفال بالفوز بمقعد نيابي، بالإضافة إلى إرث المجالس السابقة. وقال: السؤال هو هل سيكون هذا المجلس على قدر المسؤولية. لا أحد يعلم كيف سيتصرف نحو 100 نائب جديد، ولكن نأمل أن يكون هناك صف جديد من النواب جاهز لأداء المطلوب منه، فمجلس النواب مؤسسة تشريعية، والخوف أن يأتي جيل لا يدرك دوره التشريعي. وأضاف «إذا أردنا الاتجاه إلى الدولة المدنية الحديثة، دولة المؤسسات والقانون وتكافؤ الفرص والديمقراطية والحريات، فعلينا إعادة النظر في الكثير من القضايا. ليس المهم كم شاباً أو سيدة في المجلس، لكن الأهم عدد النواب السياسيين». فمجلس النواب ليس خدمياً، بل سياسي». وأضاف «الخوف ألا يكون الأعضاء الجدد في مجلس النواب ذوي خلفية سياسية، وإذا ثبت هذا الأمر، فإن هذا يعني أن هناك مشكلة كبرى. مجلس النواب يجب أن يعمل بطريقة مؤسسية، والعمل الفردي يجعل المجلس مطواعاً للحكومة».

ادنى نسبة اقتراع في الانتخابات التشريعية باقل من 30%

100 من النواب المنتخبين من الوجوه الجديدة

قضية

ترامب لا يستسلم
خطة التعطيل لا تزال غير واضحة المعالم

يتمسك الرئيس الأميركي الخاسر في الانتخابات دونالد ترامب، بعرقلة انتقال سلس للسلطة، متكلاً على الدعاوى القضائية التي يرفعها ضد الولايات، وعلى تظاهرات مؤيديه المرشحة للاستمرار

لا يزال الرئيس الأميركي دونالد ترامب، الخاسر في انتخابات 3 نوفمبر/ تشرين الثاني الحالي، يعرقل مرحلة انتقال السلطة إلى خلفه جو بايدن، ولا يبدو اعترافه، أول من أمس الأحد، بـ«فوز الأخير، ولو بـ«التزوير»، سوى من باب تأكيد عزمه على الاستمرار بالمكافحة السياسية والتعطيل، فيما لا يزال الموقف الرسمي الجمهوري، بالعموم، متخبطاً، أو بحالة صمت تكتيكي. رغم ذلك، لا استراتيجية واضحة لترامب لمواجهة التزوير الذي يزعمه، سوى محاولته تصعيب بداية عهد بايدن قدر الإمكان. وسحبت حملة الرئيس الخاسر أخيراً جزءاً أساسياً من دعواها القضائية التي تسعى إلى وقف التصديق على نتائج انتخابات ولاية بنسلفانيا، حيث تغلب المرشح الديمقراطي على ترامب. وحصل ذلك قبل جلسة استماع مقررة في القضية اليوم، الثلاثاء، إذ أسقطت حملة ترامب الادعاء بأن مئات الآلاف من بطاقات الاقتراع عبر البريد والتصويت الغيابي، 682479 بطاقة على وجه الدقة، تمّت إصلاح، ما حرم كثيرين من حقوقهم».

من جهته، قال كليف لبفين، المحامي الذي يمثل اللجنة الوطنية للحزب الديمقراطي، إنه من غير الواضح عدد الناخبين الذين أتيحت لهم فرصة إصلاح بطاقات الاقتراع، لكنه أضاف أن الهامش هو الحد الأدنى، وبالتأكيد أقل من الهامش الذي يفصل بين بايدن وترامب، وهو حوالي 70 ألف صوت.

وفي جورجيا، تجري إعادة فرز الأصوات يدوياً، حيث من المتوقع فوز بايدن بفارق يزيد على 14 ألف صوت. وقال المستشار القانوني لحملة بايدن، باتريك مور، إن إعادة إحصاء الأصوات في الولاية لم تغير مجمل الأصوات «على نحو يذكر تقريباً»، وإن العملية لم تقدم أي دليل على حدوث مخالفات واسعة النطاق فيها، أو أي مؤشر على احتمال هزيمة بايدن.

وكان ترامب قد تراجع سريعاً، أول من أمس، بعدما بدا أنه اعترف للمرة الأولى بفوز منافسه في الانتخابات الرئاسية، قائلاً عبر «تويتر»، إنه لم يسلم «بأي شيء»، وأنه لا يزال هناك طريق طويل لقطعه. وأعاد الرئيس الخاسر نشر صور للتظاهرات المؤيدة له، والتي خرجت في عدد من المدن الأميركية في نهاية الأسبوع، قائلاً «سنفوز»، قبل أن يمضي للعب الغولف في ناد يمتلكه في ولاية فرجينيا. وأمس، الإثنين، كتب ترامب على «تويتر»، أنه هو الذي فاز بالانتخابات، وذلك بعد تأكيده أنه لن يدع «انتخابات مزورة» تسرق البلاد. وكانت التظاهرات التي خرجت تأييداً لترامب، قد قابلتها تظاهرات مضادة، في مشهد غير مألوف في الشارع الأميركي، ولا سيما بما يتعلق بنتائج انتخابات رئاسية.

سحبت حملة الرئيس جزءاً أساسياً من دعواها في بنسلفانيا

أشاد ترامب برفض إدارة الخدمة المدنية تثبيت النتائج

في هذه الأثناء، واصل الرئيس المنتخب جو بايدن التهيئة لتسلم السلطة عبر تنظيم أولوياتها خلال المرحلة الانتقالية، مركزاً على التعامل مع فيروس كورونا، ومحدداً مواعيد لاجتماعات مع شركات أدوية تعكف على تطوير لقاح. وتنعكس أزمة انتقال السلطة في أميركا بشكل سلبي جداً على سياسة مواجهة كورونا، الذي تخطت إصاباتها في الولايات المتحدة أخيراً المليون في أسبوع واحد. ولا تزال الولايات المتحدة تتصدر عدد الإصابات والوفيات حول العالم. وتجاوزت الولايات المتحدة، الأحد، عتبة الـ11 مليون إصابة بالفيروس، حسب جامعة جونز هوبكنز.

في الأثناء، حثّ رون كلين، الذي اختاره بايدن كبيراً لموظفي البيت الأبيض، إدارة ترامب على السماح بانتقال سلس للسلطة، واصفاً ذلك بأنه ضروري للأمن القومي ومكافحة كوفيد 19. وقال كلين إن مستشاري بايدن العلميين سيلتقون بشركة «فايزر» وشركات تصنيع أدوية أخرى للتحضير لما سماه «المشروع اللوجستي العملاق» للتطعيم على نطاق واسع ضد الفيروس. ورأى كلين عبر شبكة «إن بي سي»، أول من أمس، أن ما يكتبه ترامب على «تويتر»، لا يحدد ما إذا كان جو بايدن رئيساً، بل «الشعب الأميركي فعل ذلك». وفيما لا تزال إدارة الخدمات العامة، ومديرتها إميلي مورفي التي عيّنها ترامب، ترفض المصادقة على فوز بايدن، شدّد كلين على أن هذه الإدارة يجب أن تعترف رسمياً ببايدن، مضيفاً أنه من المهم جداً ضمان حصول الرئيس المنتخب على إحاطات استخبارية قبل توليه منصبه، وتسهيل التنسيق مع فريق عمل البيت الأبيض المختص بالتصدي لفيروس كورونا. وحثّ كلين الكونغرس على إقرار تشريع قدمه الديمقراطيون والجمهوريون لمساعدة المتضررين من آثار الوباء بحلول نهاية العام. وكان ترامب، ودون الإشارة صراحة إلى الانتقال، قد أشاد بمديرة الإدارة إميلي مورفي، كاتباً على موقع «تويتر»: «عمل رائع إميلي».

من جهته، انتقد السيناتور بيرني ساندرز سلوك ترامب بعد الانتخابات. وقال ساندرز، لـ«سي أن أن»، إن «ترامب سيوصف بأنه سعى لتقويض الديمقراطية الأميركية أكثر من أي شخص آخر في تاريخ هذا البلد. إن استمراره في إبلاغ مؤيديه بأن السبب الوحيد لخسارته هو التزوير، هو أمر شائن للغاية». على الصعيد الخارجي، يواصل وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو، المقرب من ترامب، والمدافع عن حق الأخير بـ«الفوز» بالانتخابات، جولاته الخارجية، وهو حطّ، أمس، في باريس، في زيارة محرجة للرئيس إيمانويل ماكرون الذي كان قد هنأ بايدن قبل أيام. وكان مكتب ماكرون قد وصف الزيارة بـ«زيارة مجاملة»، وهي جرت من دون ضجيج إعلامي، أو مؤتمرات صحافية.

لم تشهد البلاد أزمة مماثلة في تاريخها (تاسوس كاتوبوديس/Getty)

(رويترز، فرانس برس، أسوشييتد برس)

شرق غرب

«النهضة» التونسية تؤجل مؤتمرها

أعلنت حركة «النهضة» التونسية، أمس الاثنين، تأجيل مؤتمرها الـ11 بسبب الوضع الصحي في البلاد. وذكرت، في بيان، أن مجلس الشورى قرر «نظراً للحالة الوبائية التي تمرّ بها البلاد، والإجراءات المتخذة من قبل الحكومة، تأخير موعد عقد المؤتمر الـ11 نهاية العام الحالي، على أن تتعهد لجنتا الإعداد المضموني والمادي للمؤتمر واللجنة الصحية باقتراح موعد لاحق».

(العربي الجديد)

الجيش المغربي يردّ على البوليساريو بالنيران

أطلق الجيش المغربي النار «ردأ على استفزازات» مقاتلي جبهة البوليساريو، على طول الجدار الذي يفصلهما في الصحراء عليها. ونقلت وكالة الأنباء المغربية عن مندوبة غير رسمي للقوات المسلحة، على «فيسبوك» أمس الاثنين، أنه «تنفيذاً للأوامر بعدم التساهل مع أي استفزاز، فقد ردت عناصر القوات المسلحة بشكل حازم على الاستفزازات، ما خلف تدمير آلية لحمل الأسلحة».

(فرانس برس)

ألمانيا تتهم موظفاً بالتجسس لصالح مصر

قال ممثلو ادعاء ألمان، أمس الاثنين، إنهم وجّهوا رسمياً اتهامات لموظف بمكتب الإعلام الحكومي بالتجسس لصالح جهاز استخباراتي مصري. وقال ممثلو الادعاء الاتحاديون إن الرجل، الذي عرّفوه فقط باسم أمين ك، استغل منصبه في خدمة الزوّار الملحقة بالمكتب الإعلامي للحصول على معلومات لصالح المخابرات العامة المصرية. واتهم الرجل بجمع تقارير عن سياسة داخلية وخارجية لألمانيا تتعلق بمصر، بما فيها من خلال استخدام أدوات بحث متاحة له في مكتب الإعلام.

(أسوشييتد برس)

مولدافيا: فوز المرشّحة المؤيّدة لأوروبا بالرئاسة

فازت رئيسة الوزراء السابقة المؤيّدة لأوروبا مايا ساندو (الصورة) بالجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية، أمس الأول، في مولدافيا، متقدّمة بفارق كبير على الرئيس المنتهية ولايته إيغور دودون، الموالي لروسيا.

وبعد فرز 99,07 في المائة من بطاقات الاقتراع، حصلت ساندو على 57 في المائة من الأصوات، مقابل 43 في المائة لدودون الذي استهدفته اتهامات بالفساد خلال فترة ولايته التي استمرّت أربع سنوات، وذلك بحسب الأرقام التي نشرتها لجنة الانتخابات المركزيّة على موقعها الإلكتروني.

(فرانس برس)

انقرة: أوروبا ترفض إرادة القبارصة الأتراك

اعتبر المتحدث باسم وزارة الخارجية التركية، حامي أقصوي، أمس الاثنين، أن «الاتحاد الأوروبي الذي اعتاد تجاهل وجود وحقوق القبارصة الأتراك في جزيرة قبرص، أظهر الآن الجرأة في رفض إرادة الشعب القبرصي التركي بشأن الحل». وقال إن «أطراف القضية القبرصية واضحة، وإن الحل العادل والدائم لا يمكن تحقيقه إلا إذا اتخذت إرادة الشعبين المشتركين للجزيرة كأساس للحل».

(الأناضول)

الحدث

هدنة كاراباخ تطيح وزير الخارجية الأرميني

تقدمت تركيا خطوة إضافية من اجل المشاركة في مراقبة الهدنة في ناغورنو كاراباخ، فيما اطاحت الهدنة وزير الخارجية الارميني

القرة طهران ـ **العربي الجديد**

بدأت تداعيات موافقة يريفان على الاتفاق مع باكو الخاص بوقف النار في إقليم ناغورنو كاراباخ تضرب الداخل الأرميني، مع استقالة وزير الخارجية زهراب مناتساكنيان، في الوقت الذي قدمت فيه الرئاسة التركية مذكرة إلى البرلمان للموافقة على إرسال جنود إلى أذربيجان، في إطار ضمان وقف إطلاق النار الموقع مع أرمينيا. وورد في المذكرة، الموقعة من قبل الرئيس رجب طيب أردوغان، أن «عناصر القوات المسلحة التركية ستؤدي مهامها في المركز المشترك الذي ستقيمه تركيا وروسيا معاً في المكان الذي تحدده أذربيجان، وفي أنشطة هذا المركز». وأن أفراداً مدنيين سيشاركون في المهمة «حسب ما تقتضي الحاجة». وأضافت أن هذه «المذكرة» تتوافق مع التزامات بلادنا بموجب اتفاقية الشراكة الاستراتيجية والمساعدة المتبادلة بين جمهوريتي تركيا وأذربيجان الموقعة في 16 أغسطس (آب) 2010». وشددت على أن هذه المهام «تنسجم مع القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن الدولي ومبادئ منظمة الأمن والتعاون في أوروبا التي توثق وحدة الأراضي الأذربيجانية، وستعود بالنفع على أمن شعوب المنطقة وازدهارها، فضلاً عن كونها ضرورية لمصالحنا الوطنية».

وجاء في المذكرة: «مع هذه الاعتبارات، أعرض عليكم (أردوغان) الموافقة على منح تصريح لمدة عام واحد بموجب المادة الـ92 في الدستور، من أجل إرسال القوات المسلحة التركية إلى بلدان أجنبية للتحرك لقادة مهام المركز المشترك». وأوضحت المذكرة أن «الرئيس سيحدد حدودها (المشاركة) وشمولها ومقدارها ومدتها، لحماية المصالح العليا لتركيا وصونها بشكل فعال، بهدف الإيفاء بالتزاماتنا النابعة من أحكام اتفاقية الشراكة الاستراتيجية والمساعدة المتبادلة بين تركيا وأذربيجان، وتأسيس وقف إطلاق النار، ومنع الانتهاكات، وضمان السلام والاستقرار في المنطقة».

وتأتي هذه المذكرة بعد نحو أسبوع على انتهاء 40 يوماً من المعارك بين أرمينيا وأذربيجان في ناغورنو كاراباخ والمناطق المحيطة بالإقليم، حيث أعلن الكرملين «خروج الدخان الأبيض» والتوقيع على اتفاق لوقف إطلاق النار بين البلدين. وكان المتحدث باسم الكرملين ديمتري بيسكوف قد استبق تقديم المذكرة إلى البرلمان التركي، بالتأكيد أن خطط أنقرة إرسال قوات لأذربيجان تتعلق بالاتفاق مع موسكو بشأن مركز مراقبة مشترك. وقال إن «عرض الرئاسة التركية على البرلمان مذكرة بشأن إرسال جنود إلى أذربيجان جاء تنفيذاً للإجراءات الداخلية المنصوص عليها بموجب القانون التركي»، موضحاً أن القضية تتعلق بالاتفاق على إنشاء مركز المراقبة المشترك في أراضي أذربيجان.

وبحث الرئيس الروسي فلاديمير بوتين خلال اتصال هاتفي مع نظيره الفرنسي إيمانويل ماكرون، أمس الإثنين، تطورات الوضع حول كاراباخ. وذكر الكرملين، في بيان، أن «بوتين أطلع نظيره الفرنسي على جهود الوساطة التي يبذلها الجانب الروسي، والتي سمحت بوقف إراقة الدماء وتجنب وقوع ضحايا جدد، وكذلك نشر وحدة حفظ السلام الروسية على طول خط التماس ومر لاتشين، كما تمت الإشارة إلى أنه يجري تنفيذ إعلان رئيسي أذربيجان وروسيا ورئيس وزراء أرمينيا المعلن في 9 نوفمبر/ تشرين الثاني الحالي، واستقرار الوضع في المنطقة».

في هذه الأثناء كرر المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية سعيد خطيب زادة، أمس الاثنين، انتقاد جلب مقاتلين سوريين إلى ناغورنو كاراباخ، مشيراً إلى أن وجود هؤلاء المقاتلين «خط أحمر لنا، ولا توجد أي ذريعة لوجودهم»، ومعربا عن أمله في أن «تكون هذه القوات التكفيرية قد غادرت المنطقة الآن». كما أشار إلى أن ظهران «لن تتحمل وجود أي طرف من خارج المنطقة، وتحديداً الكيان الصهيوني المحتل، في هذه المنطقة».

طهران: لن نتحمل وجود اي طرف من خارج المنطقة

اردوغان: إرسال القوات ضرورة لمصالحنا الوطنية (الأناضول)

متابعة

حرب تيغراي: إثيوبيا تنفي وجود وساطة أوغندية

سارعت الحكومة الإثيوبية لنفي وجود وساطة بشأن الصراع في تيغراي، فيما برز تنديد واشنطن بمحاولة قادة الإقليم تدويل الصراع

يبدو أن السلطات الإثيوبية حسمت أمرها باستكمال المعركة للسيطرة على إقليم تيغراي، حيث أعلنت أن قواتها سيطرت على بلدة جديدة فيه، نافية وجود وساطة أوغندية لوقف الصراع. وقالت مصادر دبلوماسية، لوكالة «رويترز»، أمس الاثنين، إن حكومات أفريقية وأوروبية عديدة تضغط من وراء الكواليس على إثيوبيا لتبدأ التفاوض مع القادة المحليين في إقليم تيغراي من أجل إنهاء الصراع المستمر منذ نحو أسبوعين. وكانت أفادت أنباء عن أن حكومة الرئيس الأوغندي يوويري موسيفيني قد تتوسط في الصراع، وهو ما سارعت الحكومة الإثيوبية لنفيه. وقال موسيفيني، في تغريدة، إنه التقى بنائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الإثيوبي دميكي ميكونين في أوغندا. وأضاف «الحرب في إثيوبيا سحقوه صورة قارة (أفريقيا) بأكملها. يجب أن تكون هناك مفاوضات وأن يتوقف الصراع كي لا يؤدي إلى خسائر لا داعي لها في الأرواح وشل الاقتصاد». ونفت الحكومة الإثيوبية بدء جهود للوساطة في أوغندا. وقال فريق العمل الحكومي المعني بالتعامل مع الصراع إن «التصريحات بشأن الوساطة في أوغندا غير صحيحة». واعلنت حكومة رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد، أمس الاثنين، أن قواتها سيطرت على بلدة أخرى في إقليم تيغراي، شمال البلاد، في إطار الصراع المستمر منذ نحو أسبوعين، والذي امتد إلى إريتريا المجاورة، ويهدد بزعزعة الاستقرار في باقي أنحاء القرن الأفريقي.

وقتل المئات وفر 25 ألفاً من السكان على الأقل إلى السودان، ووردت أنباء عن ارتكاب أعمال وحشية، منذ أن أمر أبي أحمد بشن ضربات جوية وهجوم بري على تيغراي، بعد تحدي قادة الإقليم سلطته. واتهمت «الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي»، التي تحكم المنطقة التي يقطنها خمسة ملايين نسمة، إريتريا بإرسال دبابات وآلاف الجنود عبر الحدود لدعم القوات الاتحادية الإثيوبية، وهو ما سارعت أسمرة إلى نفيه. وأطلقت قوات تيغراي، السبت الماضي، صواريخ على إريتريا. وندد الدبلوماسي المعني بشؤون أفريقيا في وزارة الخارجية الأميركية تيبور ناجي، بالهجمات التي شنتها قوات تيغراي على إريتريا، واصفاً إياها بأنها «جهود لتدويل الصراع» في الإقليم.

وقال الخبير في شؤون القرن الأفريقي في معهد العلوم الفرنسيّة رولاند مارشال إنّ «الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي» تسعى على الأرجح إلى «تدويل الحرب» لاجتذاب تدخّل خارجي وإثارة المشاعر القوميّة التي تعتقد أنّها ستعمل لصالحها. وأضاف، في حديث لوكالة «فرانس برس»، أنّ توريط إريتريا، العدوّ التاريخي، قد «يبرّر مقدّماً كلفة الحرب على السكّان المدنيّين» في تيغراي.

وقالت قوة المهام الطارئة الحكومية، التي شكلها أبي أحمد لإدارة الصراع، إن القوات الحكومية «حررت» بلدة الامانا من أيدي قوات «الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي». وأضافت أن مقاتلي الجبهة «فروا ومعهم نحو 10 آلاف أسير»، دون أن توضح من أين أسروهم.

ولم يصدر تعليق فوري من زعماء تيغراي على الأحداث في الامانا، وهي بلدة قريبة من الحدود مع إقليم أمهرة، على بعد 120 كيلومتراً من ميكيلي، عاصمة الإقليم. وحث زعيم إقليم تيغراي دبرصيون جبرامايكائيل، الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي على إدانة القوات الاتحادية الإثيوبية التي يقول إنها استخدمت أسلحة متطورة، منها طائرات مسيرة، في هجمات قال إنها هدمت سداً ومصنعاً للسكر. ونفت الحكومة في وقت سابق استهداف السد. وقال جبرامايكائيل «أبي احمد يشن هذه الحرب على شعب تيغراي، وهو المسؤول عن المعاناة الإنسانية التي يتعرض لها الشعب وتدمير مشاريع كبيرة للبنية الأساسية». وأضاف «لسنا من بدأ هذا الصراع، ومن الواضح أن أبي أحمد شن هذه الحرب كمحاولة لتعزيز نفوذه الشخصي». وحذر من أن تتحول إثيوبيا إلى دولة فاشلة أو أن تتفكك.

اعلنت القوات الإثيوبية فرار مقاتلي الجبهة من بلدة الامانا

(رويترز، فرانس برس)

تحاول فرنسا في عهد الرئيس إيمانويل ماكرون استعادة دورها كقوة عظمى، في ظلّ اعتقاد أوروبي خصوصاً، بضرورة ملء فراغ أميركي يتبلور تدريجياً. ويبرز ذلك خصوصاً في منطقة الشرق الأوسط وشرق المتوسط، وفي مسألة صدّ الطموحات التركية، فيما تبقى سياسة الإليزيه بما تبقى من ولاية ماكرون الأولى حتى الآن متخبطة

هواجس وقلاقل في المتوسط

خريف الدبلوماسية الفرنسية

- **يحث ماكرون على صياغة سياسة فرنسية جديدة في المنطقة بعدما ظلّت منذ نهاية عهد جاك شيراك أسيرة الأطلسية**
- **يبدو الشرق الأوسط وشرق المتوسط منطقة امتحان أولى لتراجع الهيمنة الأميركية ولخطوط السياسة الفرنسية المستجدة**

السياسة الخارجية في عهد ماكرون واجهت إخفاقا (تيري مونا سيه/Getty)

داليا قانصو

تدور عجلة الحملة الانتخابات الرئاسية مبكراً بالنسبة للرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، وحزبه الوسطي، «إلى الأمام». فعلى بعد 18 شهراً من هذه الانتخابات، المقررة في إبريل/نيسان 2022، يندفع الرئيس الفرنسي إلى التصلب في مسائل داخلية، تحمل أبعاداً خارجية، كالهجرة والإسلام. هذه المسائل، يضاف إليها حراك فرنسي عالي الوتيرة في عهد ماكرون حول أكثر من ملف خارجي، اتخذت بعداً أكثر حماوة خلال الصيف الماضي. وفيما يحاول الإليزيه إحراز اختراق، وإثبات وجود فرنسي، تبدو منطقة الشرق الأوسط، أرضاً خصبة، لاستعادة النفوذ، وتثبيت ماكرون «ديغولياً» جديداً، لكن دون ذلك عراقيل عدة، لعل أهمها، أن الساحة لم تعد خالية للأقطاب الغربيين التقليديين، حتى مع تراجع للطموحات الأميركية في المنطقة.

وبعد فشله في الداخل في حسم أكثر من ملف، والانتقال، كما توقع البعض، إلى «الجمهورية السادسة»، تبدو السياسة الخارجية أكثر جذباً لساكن الإليزيه. ويستحق خطاب ماكرون في لوغانو السويسرية، في أغسطس/آب الماضي، حول شرق المتوسط، في بعض مفاصله، صفة إعادة التأسيس، ذلك أن إحدى خصاله أنه يحث فرنسا مجدداً على صياغة سياسة عربية ومتوسطية جديدة، بعدما ظلّت منذ نهاية عهد جاك شيراك، أسيرة «الأطلسية». وكان متوقعاً، للحديث عن ذلك التركيز على صيفٍ ملتهب، قادته الدبلوماسية الفرنسية في الشرق الأوسط ومنطقة شرق المتوسط. لكن الصيف الحار، دخل فصلاً أكثر حماوة. في الداخل، اختار الرئيس إطلاق العناوين العريضة لخطته لمواجهة ما وصفه بـ«الانفصال الإسلامي»، وهو مشروع قانون سيطرح على البرلمان في 9 ديسمبر/كانون الأول المقبل. وإذا كان المشروع قيد التحضير منذ مدة، لإعادة صياغة برنامج عمل سياسي وتربوي، وتنظيم ديني لأنشطة الأئمة والمساجد، لا سيما تحرير فرنسا من «الأئمة المبتعثين»، لوقف نشاط الأئمة الذين ترسلهم تركيا والمغرب ودول إسلامية وعربية أخرى، إلا أنه جاء تزامناً مع جريمة قطع رأس مدرّس فرنسي في منطقة كونفلان، عرض رسوماً للنبي محمد، ما جعل المشروع يصب في دائرة المزايدة على اليمين الفرنسي، وهدفاً للاستثمار من قوى خارجية مختلفة مع فرنسا. وتبدو فرنسا، في ظلّ ماكرون، وكأنها تجعل الإسلام السياسي، العدو الأول، كما تتصدر تركيا رجب طيب أردوغان، أجندتها، في كل من شمال أفريقيا، وشرق المتوسط، وفي لبنان والعراق وسورية بدرجة ثانية.

خطاب لوغانو

سارت الدبلوماسية الفرنسية، من ليبيا، وفي لبنان، وأخيراً حول أزمة شرق المتوسط، في سياق أعاد حتى إلى البعض ذاكرة أجواء ما قبل الحرب العالمية الأولى، في استدعاء الحروب، والتحشيد العسكري، وفي صناعة «الأحلاف». ويمكن استذكار زيارتين قام بهما ماكرون إلى بيروت، إثر انفجار مرفئها في 4 آب/أغسطس الماضي، واستعراض بحري بوصول حاملة طوافات فرنسية إلى الميناء المدمر، وزيارة للعراق. لكن صفة التحشيد، تبدو الأكثر التصاقاً بأزمة شرق المتوسط، مع استدعاء فرنسا، تاريخاً من الحروب لم ينته بعد فوق مياه المنطقة وحولها.

وكان الرئيس الفرنسي قد وضع النقاط على الحروف، في 29 أغسطس/آب الماضي، في خطاب أمام منتدى شرق المتوسط في «لوغانو» السويسرية، لشرح الاستراتيجية الفرنسية، وتوضيح اندفاعتها المستجدة في شرق المتوسط، والتي أضحت مياهه وما تختزنه من نفط وغاز، بحيرة مواجهة كبرى ومناورات متبادلة لاحتواء تركيا أولاً، ثم روسيا، من قبل تحالف أوروبي سعودي إماراتي إسرائيلي مصري، رفع راية حماية مصالح كتلة منتدى شرق المتوسط، التي تضم اليونان وقبرص وإيطاليا وإسرائيل والأردن ومصر والسلطة الفلسطينية.

لكن ذلك لم يجعل بالنسبة لهذا التحالف، العودة سهلة إلى ما قبل الأسبوع الأخير من نوفمبر/تشرين الثاني 2019، عندما نجح الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، في حجز مقعده في شرق المتوسط، في تحالف حاول توسعته في مالطا وإسبانيا، لكنه رسخه عبر الحصول من فائز السراج، رئيس حكومة الوفاق الليبية، على توقيع اتفاق تقاسم المناطق الاقتصادية الخاصة في قلب المتوسط بين ليبيا وتركيا، وشقّ المنطقة التي اقتطعها اليونانيون من بحر إيجه حتى مشارف الإسكندرية، وفتح أبواب الصراع مجدداً معهم. ووشى كلام ماكرون في لوغانو، عن استبعاد أي مساومة ممكنة لتقاسم مكامن الغاز والنفط، متهماً الأتراك بالغرق مجدداً في أوهام إحياء الإمبراطورية العثمانية، والذهاب إلى مواجهتها باستنفار الأساطيل الفرنسية واليونانية والإيطالية، وحتى البريطانية. وبدا الحشد البحري الأوروبي غير مسبوق، إذ قفزت أطراف خارجية متواجهة في ليبيا، فوق خط سرت الذي كانت توقفت عنده العمليات العسكرية، في ليبيا، للانتقال إلى المتوسط لاختبار القوة. وجاء ذلك، من دون استثناء قوة غير متوسطية، كالإمارات، التي أرسلت إلى محور منتدى شرق المتوسط سرباً من مقاتلات «إف 16» إلى قاعدة كريت الجوية.

ساحة غير خالية

كانت فرنسا قد فشلت في ليبيا، مع حلفائها الكثر، في حصد نتائج تدخلها العسكري منذ أعوام لشطب نظام معمر القذافي، ثم أخفقت في ترجيح كفّة حليفها اللواء المتقاعد خليفة حفتر، رغم كثافة الدعم الدبلوماسي والعسكري، واقتراب الأخير من أسوار طرابلس. في هذا البلد، اصطدم الفرنسيون خصوصاً، بتكاثر قوى وازنة، منها تركيا وروسيا، التي نجحت في شرعنة اقتحامها للمسرح الليبي. وأدى التدخل العسكري التركي في ليبيا هذا العام، إلى إجهاض سنوات من الدعم الإماراتي الفرنسي المصري لحفتر، وتثبيت حضور أنقرة العسكري، وامتلاك جزء من القرار في المعادلة المتوسطية لاحقاً.

لكن الصراع الذي يلبس لبوساً تاريخياً، يبدو المنطق فيه فرنسياً اليوم، أكثر منه أوروبياً، واقتصادياً، و«أيديولوجياً»، بعدما وقفت فرنسا عائقاً دون دخول تركيا نادي الاتحاد الأوروبي. وليس واضحاً إلى الآن، مآل الأزمة، إذ أن الحشود البحرية تبقى مجرد محاكاة لسيناريوهات معدة في هيئات الأركان، لاكتفاء جميع الأطراف حتى الساعة بتصعيد اللهجة، فيما اتجهت تركيا إلى جنوب القوقاز، في تهدئة لملف ما يسميه التحالف القومي الإسلامي الحاكم بـ«الوطن الأزرق».

فراغ أميركي؟

يسود اقتناع لدى الجميع، خصوصاً فرنسا، بأن الولايات المتحدة، بدأت إعادة نشر لقواتها في المتوسط وأوروبا، ما يجعل المنطقة منطقة تنازع، ليس على الغاز والنفط والموانئ وطرق التجارة فيه فحسب، وإنما على ملء فراغ أميركي، نسبي ربما، ريثما تتضح صورته.

عملياً، يمكن تبرير المخاوف الفرنسية، والأوروبية، بالانسحابات التي أجراها البنتاغون في أوروبا. وعلى المقلب التركي، ليس واضحاً ما إذا كان الأميركيون سيبقون على قواتهم في قاعدة أنجرليك التركية، فيما نقلوا إلى اليونان ألفي جندي العام الماضي. وضغطت إدارة ترامب، وقبلها إدارة باراك أوباما، على أوروبا الغربية كلّها، لرفع موازنات الدفاع فيها إلى 2 في المائة من الناتج القومي الخام، كي تتخفف الميزانية الأميركية من نفقات حماية الحلفاء في أوروبا ونقل المزيد من القوات الأميركية إلى بحر الصين الجنوبي. وفيما تراجعت القدرة الأميركية على الإنفاق العسكري هذا العام من 740 إلى 700 مليار دولار، ازداد التخبط الأميركي في تحديد الأولويات، ووضع خطط الانتشار العسكري، ثم التراجع عنها. وجرى الحديث بداية العام عن تقليص هائل لعدد القوات الأميركية في أفريقيا، وفق خطة لوزير الدفاع مارك إسبر، ما دعا ماكرون إلى السعي أمام الكونغرس لثنيه عن ذلك.

من منظور ماكروني، يبدو العالم المتوسطي، وشرقه خصوصاً، منطقة امتحان أولى لتراجع الهيمنة الغربية وللخطوط الجديدة للسياسة الفرنسية المستجدة، وساحة تطاحن مع قوى إقليمية قريبة، كتركيا خصوصاً، التي تحاول بناء نظام شرق متوسطي يعكس ميزان القوى الجديد. ومع تراجع دور حلف شمال الأطلسي الذي انتقده ماكرون مراراً، لا شيء يمنع تحويل منتدى شرق المتوسط من مجرد تجمع اقتصادي نفطي، إلى ذراع عسكرية تملأ أي فراغ أميركي أو أطلسي أكبر.

ويجمع مراقبون على أن السياسة الخارجية في عهد ماكرون، واجهت إخفاقاً. ويرى مدير مركز الأداء الاستراتيجي، والأستاذ في جامعة سانت لويس، براء ميكائيل، أن ماكرون، منذ وصوله للإليزيه عام 2017، بدا وكأنه رئيس لـ«العلاقات العامة»، أكثر من كونه صاحب أفعال، لا سيما حين حاول إحداث اختراق بين واشنطن وإيران، ويبدو الإنجاز الوحيد الخارجي الذي يحسب له هو «تحرير» رئيس حكومة لبنان سعد الحريري، من السعودية. أما ليبياً، فقد استكمل سياسة الاصطفاف الفرنسي، ما هيّأ الأرضية لما يحصل في شرق المتوسط. وفي سورية، فإنه ماكرون بخلاف الاندفاعة «الهولاندية»، سحب يده، واكتفى بالضغط في مسألة «الجهاديين».

ويشرح الباحث، في حديث لـ«العربي الجديد»، أنه بينما تميزت سياسة نيكولا ساركوزي بالعلاقة القوية مع قطر، لينتقل هولاند إلى الحضن السعودي، أصبح ماكرون أقرب إلى الإماراتيين، ولكن «من دون إملاءات»، ما يوصل إلى الملف التركي. وبرأيه، فإن التدخل التركي في ليبيا ليس جديداً، لكن تمادي أنقرة في البروز في ملفات تهم الفرنسيين، دون تنسيق معهم، وتعاطيها بالمسألة الكردية، أشعر ماكرون أن هناك من يتحداه داخل «الناتو». ويلفت ميكائيل، إلى غضب كان تبدى لدى باريس، منذ إدارة تركيا لمسألة المهاجرين، ما جعل الدولتين على تماس متواصل منذ مدة. رغم ذلك، يرى ميكائيل، أن لا فرنسا ولا تركيا لديهما إرادة بالمواجهة، وأن خلافهما لن يتعدى استعراض العضلات.

أما السياسة الخارجية الفرنسية في عهد ماكرون، فيرى ميكائيل أنه لا يوجد ملف دولي تداولت فيه باريس منذ مدة ونجحت فيه، ليبقى مصدر قوتها مرتكزاً على كونها عضوا دائما في مجلس الأمن، ودولة نووية. اقتصادياً، يشير الباحث إلى أن المنطقة برمتها، خاصة شرق المتوسط، هي من دون شك محط اهتمام كبير للشركات الفرنسية، من دون إغفال النظرة الفرنسية الخاصة إلى المنظومة الأوروبية، وضرورة حمايتها، حتى لو كانت هناك نية لاحقة للتوصل مع تركيا إلى حل. ويعتبر الباحث أن «الأوروبيين لم يبدأوا بالتصرف دون مظلة أميركا»، معرباً عن اعتقاده بعدم وجود فراغ أميركي حتى اللحظة، لافتاً إلى دور واشنطن في اتفاق ليبيا، فضلاً عن الامتداد الأوروبي الأميركي في «أفريكوم». أما عمّن يسعى إلى ملء الفراغ، فهو برأيه روسيا، خاتماً بأن «فرنسا تحنّ إلى الماضي، لكن أرض الواقع اختلفت كثيراً». من جهته، يرى نائب مدير مؤسسة الأبحاث الاستراتيجية في باريس، برونو ترتريه، أن سياسة ماكرون يمكن وضعها في نطاق الاستمرارية لسياسة أسلافه في المنطقة. وبما خصّ إيران، فقد كان الرئيس يأمل بانفتاح، ولو عن طريق لعب دور الوسيط بينها وبين واشنطن، لكن طهران تصلبت. ولم يكن ماكرون، برأيه، مقنعاً سورياً، كما حاول تجديد العلاقة مع الجزائر، لكنه اصطدم بوضع داخلي هناك لم يسمح بالذهاب بعيداً.

أما قانون «الانفصال الإسلامي»، فإن خطاب الرئيس عن الإسلام، مرتبط بتحديات داخل فرنسا، لكن هناك ارتباط بالمسألة التركية، لأن نصف الأئمة المبتعثين في فرنسا أتراك، كما أن شبكات «حزب العدالة والتنمية» التركي أصبحت نشطة أكثر فأكثر على الأراضي الفرنسية.

تهديد لأمن أوروبا

حصلت اختلافات كثيرة قبل أزمة شرق المتوسط، بين فرنسا وتركيا، لا سيما حول ليبيا وسورية، بحسب الباحث الفرنسي برونو ترتريه. ومن وجهة نظره، في فإن سياسة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان (الصورة) يُنظر إليها في الإليزيه كتهديد لسيادة أوروبا، لا سيما لأمن حدودها، لجهة طموحات أنقرة في المياه المتنازع عليها، وقبلها الابتزاز الذي مارسه الرئيس التركي بمسألة اللاجئين، على حد تعبيره.

تحقيق داخلي

تحدث موقع «بوليتيكو»، في تقرير له في أكتوبر/تشرين الأول، عن محيط «مختل وظيفياً» في خلية عمل الإليزيه ووزارة الخارجية، بما يتعلق بالسياسية الخارجية. وبحسب الموقع نقلاً عن مصادر، فإن الإليزيه طلب تحقيقاً من قبل شركة خارجية، وهو أمر غير مألوف في حكومات فرنسا، بعد ورود اتهامات بالتعالي والابتزاز داخل الخلية، تدور خصوصاً حول مستشار الرئيس، إيمانويل بون (الصورة)، ونائبته أليس روفو.

هوس دولي

قال الرئيس الفرنسي في لوغانو إنه من الضروري بناء نوع من الأمان المتوسطي حول الطاقة، لافتاً إلى «طموحات الروس التي هي بمثابة هوس تاريخي»، و«الاهتمام الذي تغذيه تركيا أكثر من أي طرف آخر حول الموضوع»، مضيفاً «إننا نرى الفرصة التي تمثلها الطاقة للبنان، وأيضاً بالنسبة لمصر»، متسائلاً كيف يمكن مواءمة أن تصبح المنطقة ممراً لخطوط الغاز والمستخرجين مع أهدافنا للتنمية المستدامة؟